كيف يهيكل جيش بتمردات المعسكرات وعمليات القاعدة

> في يوم تنصيب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية ١٧ يوليو، وفي العام ٢٠١٠م كان المشترك كمعارضة يوقع معه كرئيس اتفاقاً للحوار وقبل شهور من محطة ٢٠١١م التي عرفت بالثورات السلمية.

ليس ذلك فحسب بل إنه وفي برامج ومواد التلفزيون الرسمي شارك قادة من معارضة المشترك في ابتذال المدح كتطرف بمستوى ابتذال القدح بعد ذلك بشهور وخلال محطة ٢٠١١م.

من ضمن ما أكده أولئك في التلفاز أن علي عبدالله صالح يتميز برحابة صدر بما لا يستطيع غيره أو لا يتوافر لدى غيره بمثله كما هو رجل السماحة والتسامح إلى أبعد الحدود.

مطهر الأشموري

في اليمن وفي التعامل مع النظام الاجتماعي فأي أناس تحت الخوف لا يستطيعون النقد المباشر للشيخ في قرية أو قبيلة أو غيرها فيهربون من مباشرة الخوف إلى غير المباشرة فيخطئون البطانة أو يحملونها كل الأخطاء على طريقة «الشيخ طيب ولكن بطانته أو أعوانه يرتكبون الأخطاء أو يمارسون الخطايا»..

الفارق هو أن المشترك كمعارضة لم يكن يحمّل بطانة الرئيس الخطايا أو الأخطاء أو المسئولية تحت الخوف من الرئيس، ولكنه الخوف على مصالح متحققة وتتحقق من خلال الرئيس.

ربما الشيخ صادق الأحمر حالة تفردت في تأخر تعبئتها وتعبويتها، ولذلك فهو طرح بتلقائية في إحدى المقابلات في الشهور الأولى للعام ٢٠١١م بأن علي عبدالله صالح كرئيس عُرف بسماحته وتسامحه وبعدم الدموية وإن اصبح بعد ذلك «السفاح» حتى للشيخ صادق الأحمر.

لعل الله أراد أن يحدث ذلك الاعتداء الدموي الهمجي الإرهابي على جامع دار الرئاسة لأن مثل ذلك الحدث لايمكن إلاّ أن يكشف بعد نجاة الرئيس السابق بأعجوبة مدى دمويته أو مدى تسامحه.. وعامة الشعب بات بالتلقائية هو الحكم ومن يحكم رُبطا بكل أحداث وطرح وحملات المحطة.

دعونا من سياق الاستهلال نطرح السؤال: مَنْ أهم المؤثرين كبطانة لعلي عبدالله صالح كرئيس لثلاثة عقود؟

لايمكن أن يختلف أو يجادل حول اسم واحد هو الأهم والأكثر والأطول تأثيراً وهو اللواء علي محسن الأحمر، ولا تشكيك في ذلك إلاّ أن طرح اسم المرحوم الشيخ عبدالله حسين الأحمر بجانبه..عندما نصل إلى محطة ٢٠١١م كثورات سلمية فإنه لم تعد تعنينا خيارات سياسية لأفراد أكان الزعيم علي عبدالله صالح أو الشيخ عبدالله الأحمر أو علي محسن الأحمر ولا ألعاب سياسية في إطار نظام ومعارضة أو بينهما ومشتركة.

المشترك كأطراف والثورة كاصطفاف لم تكتشف أن علي عبدالله صالح ليس رجل حوار إلاّ في محطة ٢٠١١م، فيما المعارضة المصرية لم تحاور الرئيس الأسبق إلاّ في هذه المحطة.

المشترك كأطراف والمعارضة كاصطفاف لم تكتشف أن علي محسن الأحمر ليس من الفاسدين كبطن أو بطانة إلاّ في محطة ٢٠١١م وتأكيد ذلك هو في الدفع به ليلقي الخطابات عبر التلفاز كزعيم للثورة.

هل كان المشترك كأطراف والثورة كاصطفاف فاقدة قدرات الفهم أو قدرات العقل والتفكير حتى هذه المحطة، أم أنه تم السير تحت قيادة أثقال فساد كثورة من أجل مصالح أو تحت الخوف كما ظل يمارس مع المشائخ ومع صالح كرئيس.. إذاً فماذا تبقى من الثورة أو للثورة المزعومة وماهية هذه الثورة وما هويتها؟

طَرحٌ ليس من ولا بين حملات صراع بين أثقال أو أطراف ولا هو في إطار تبادل حملات صراع في محطة.

ولهذا دعونا نخرج من بيئة الصراعات محلياً وكل ما مورس واعتمل خلال ٢٠١١م ويمارس امتداداته في ظل حكومة ووضع الوفاق، ومن السهل الاحتكام إلى معيار لا يختلف حوله أحد أياً كان وليكن هذا المعيار من محطة ٢٠١١م ولكن من خارج اليمن.

عندما نعلم أو نتابع ثورات سلمية في تونس أو مصر أو ليبيا أو سوريا أو غيرها فالطبيعي توقع اكتشاف أخطاء أو فساد في طرف النظام الذي يفترض أن ما تزعم ثورة إنما جاءت ضده، ولكن المستبعد أو المستحيل توقع شيء من ذلك في اصطفاف ما تسمى الثورة فكيف حين ثبوت ماهو فساد وأخطاء وخطايا أشنع في اصطفاف الثورة.

إذاً هذا الوضع لاصطفاف ما تسمى الثورة والتموضع لأثقال الفساد بسطوة تامة وسيطرة كاملة على الخيار والقرار لهذا الاصطفاف.. إذاً كل ذلك يمر ويبرر على أساس الحاجية السياسية وبفلسفة مشمولها ومضمونها الواقعية أو التعامل مع الأمر الواقع، فالثورة الأصدق هي التي تتعامل مع الأمر الواقع على مستوى البلد وتمارس تفعيل الفلسفة الواقعية تجاه الواقع العام للبلد.

لا يليق بأطراف أو اصطفاف يزعم أنه ثورة أن يمارس واقعية نرجسية وعبثية تجاه ذاته ويترك الواقع العام للتطرف والمزايدة واللاواقعية لتعبث فيه وتعبث به كل أطراف التطرف.

الهيكلة التي ينادي بها المشترك تهدف الى تدمير الجيش

إنني كصحفي ظل يعمل في الصحافة الرياضية ولم يَخُضْ في السياسة والشأن العام إلاّ بعد الوحدة، لم يكن الرئيس صالح والنظام غير طرف تعامل معي وأوقفني في الداخلية عام ٢٠٠٢م ولثلاثة أسابيع، فإذا أثقال أخرى حاولت حذفي إلى سجونها الخاصة وإذا أطراف أخرى هددتني بتصفية حياتي أو حاولت التنفيذ فهل أقف أو أصطف في محطة ٢٠١١م مع هذه الأثقال والأطراف لأنها باتت ثورية كما تزعم أو لأنها استولت على الثورة كما الاستيلاء على حدائق وتباب؟

الأمر الواقع أو الفلسفة الواقعية هي في الحل السلمي كثورة من أجل الواقع أو أفضلية للواقع وللثورة، فالحل السلمي يعني رحيل الحاكم وصيغة التوافق على البديل سينقل زمام المبادرة سلمياً وتصاعدياً إلى النقاء والأنقياء بقدر ما يكون لدى شباب النقاء من وعي أو قدرات بلورة قيادات واعية.

حقيقةً وبالنسبة لي فلست مقتنعاً بمسمى الربيع العربي أو الثورات السلمية مثلما لم أقتنع بمسمى الجهاد في افغانستان، ولكنني في ذلك اتقاطع مع أطراف أو أثقال سياسية وليس مع شرائح من العامة أو من الشباب، وأؤمن أن الشباب الذين ذهبوا للجهاد في افغانستان ولقوا حتفهم وهم في هذه الإيمانية هم في النعيم والجنة.

صِدْقُ هؤلاء يحميهم وينجيهم في الدار الآخرة، والعقل إذا هو خذلهم ففي الحياة الدنيا، فالتضليل بقدر ما ينجح يصبح للمتلقي هو الصدق.

الثورات السلمية هي أعلى مراحل النضج والوعي الاجتماعي المجتمعي وهي أعلى مستوى من المصداقية التي تمثل التماهي الكلي للمصداقية والعقلانية في بوتقة وحصيلة الوعي.

بما لدى مثلي من متراكم التجارب ومعطى ذلك كقدرات وعي فإن رؤاي ومواقفي تعنيني بوعيي وطبيعة تفكيري وحسبتي، ولا أملك في ذات الوقت منع الآخرين في حسبتهم لها أو تصنيفهم لي.

إذا حسن اللوزي حسبني «اخواني»، وعلي عبدالله صالح قال عني «حوثي»، وسميع وصمني «إمامي» فتلك حسبتهم وذلك شأنهم.

إذا موقفي في محطة ٢٠١١م حُسب أو صُنف اصطفافاً مع النظام فذلك شأن من يحسب أو يصنف.

إذا اصطفافي مع النظام هو من أجل الحل السلمي وعلى الأساس الذي طرحه أمين عام الاشتراكي د. ياسين سعيد نعمان «حوار على أساس قاعدة الرحيل».. أن أكون في اصطفاف النظام ومع رحيل علي عبدالله صالح كرئيس، فذلك أشرف موقف يحترم الواقع ويحترم الذات.

ما دامت ثورة سلمية كما يزعم فلا يحترم موقف في الاصطفاف الآخر إلاّ من خلال بديل يقدم للواقع ويعرفه الشعب مادام الهدف بات الرحيل.

إذا في الاصطفاف مع النظام من هو مع الرحيل أو سعى إلى انتزاعه في إطار الحل أو التنازلات للواقع ومن أجل الواقع، فأين هذا الاصطفاف الآخر ليضغط في تقديم البديل للشعب ولذلك أهمية استثنائية في ظل جموح وجنون إلحاح «الحسم الثوري».

في تنفيذ المبادرة الخليجية باتت المعارضة هي رئيسة الحكومة وشريكة بـ ٥٠٪ من حقائبها وأخضع النظام والبرلمان للقرارات التوافقية وتحقق رحيل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومقابل ذلك ظلت خيام الثوار وسُلّم الإعلام الحكومي للتثوير وامتدت ثورات المؤسسات إلى معسكرات وألوية عسكرية وكليات.. فما الذي يعني المشترك كشراكة مع طرف أو أطراف أو مع الواقع على الأقل؟

عام ٢٠٠٨م فرض المشترك اتفاقاً لتأجيل الانتخابات لا دستورية له وفوق الدستور.. وحين فرض واقع الأزمة والمجتمع الدولي للمبادرة الخليجية وضعاً أو صلاحيات من الدستور فالمشترك يخالفها ويسير في تقاطع معها إلى مستوى من التعطيل، فالمشترك يوازن ويتوازن بين الشرعية الثورية والشرعية «البقرية» من تموضع لأثقال ثوار وأثقال أثوار.

مثل هذه الأفعال والتفعيل تلحق اضراراً أكثر بالواقع، وهو الذي يعنيني أكثر مما يعنيني تكتيك و«تباتيك» كل طرف في الصراع.

إذا هيكلة القوات المسلحة هي مضمون الحملات الإعلامية السياسية للمشترك بإبعاد وإحلال من يريد المشترك كقادة، فإنه لا داعي للهيكلة كحاجية ولا داعي لاستمرار طرح المشترك لها كقضية.

فبهذا الاستمرار والتصعيد لثورات قطاعات وألوية وكليات عسكرية وفي موازاته تصعيد العمليات القاعدية القاصمة والنوعية كفيلة بتحقيق هذه الهيكلة والوصول إلى ما يريد المشترك.

لقد هيكل الأمن المصري وأجهزته تدميراً لم يحافظ على الحد الأدنى من حاجية الواقع للأمن وكان من ضمن نتائج مجزرة في مباراة رياضية ببور سعيد لم يحدث مثلها في تاريخ مصر أو تاريخ المنافسات الرياضية..

الهيكلة تعني البناء أو إعادة البناء ولكنها لا تعني تحت أي ظرف ولأي حاجيات أو أهداف تدمير الحد الأدنى الذي هو حاجية حيوية للجميع وللمجتمع.

هل بات المراد من الهيكلة تسليم الجيش أو القوات المسلحة، كما تسليم الإعلام للمشترك؟

لا أستطيع أيضاً منع حسبه وتصنيفه أو تصنيف لمثل هذا الطرح، ولكنه ببساطة وفي ظل اتساع وتصعيد عمليات القاعدة وفي ظل مخاطر تصعيد صراعات أخرى من تموضع إيران أو غيرها أرى مصلحة الواقع في أن يكون الجيش أقوى لمواجهة الأخطار والمخاطر لا أن تستخدم الهيكلة لإضعافه.

ولذلك فإني مع هيكلة لهذا الهدف أو تتوافق مع الحد الأدنى من ضروراته وحاجياته.

لقد ظل المشترك قبل وبعد انتخاب المناضل عبدربه منصور هادي كأنما لولا المشترك وجهوده وتحشيده ما كان لينجح حتى وهو المرشح التوافقي الوحيد.

إذا في مثل هذا الطرح أي قدر من المصداقية، فالمهم أن تحترم الرئيس كونه انتخب ليمارس صلاحيات ويتحمل مسئولية، وإلاّ فإن ذلك الطرح لم يكن غير توطئة لإملاء قرارات وإرادة المشترك وإذا لم ينجح في ذلك فسينتقل لاستهداف الرئيس الجديد كما سلفه!

دعوة الصالح

في غمرة المزايدة والمناكفة السياسية والاعلامية التي ما فتئت أبواق المشترك ومطابخه السياسية تعمل على تأجيجها من يوم لآخر بهدف المزيد من التضليل للحدث على الساحة اليمنية، ينبري الزعيم الصالح -رئيس المؤتمر الشعبي العام- ليدعو معهد الميثاق- وهو أحد تكوينات المؤتمر ذات العلاقة بالدراسات والبحوث والتدريب- الى القيام بالإعداد لعقد ندوة موسعة تقف أمام قضية ما يسمى بالربيع العربي في اليمن وعلى مستوى المنطقة العربية عموماً.

دعوة لاريب متجردة تماماً عن المناكفات والمزايدات ومؤمنة بأهمية التعاطي مع القضايا الوطنية بروح عالية وموضوعية تحترم الرأي العام اليمني وتحرص على مده بالمعلومة السليمة المتجردة من كل شطح وزيف وتزوير.

يحيى علي نوري

حيث سيمثل انعقاد هذه الندوة في الأيام القليلة القادمة تجسيداً حياً لحق الجماهير اليمنية في الحصول على المعلومة السليمة والوقوف أمام كافة أبعاد المشهد السياسي اليمني على ضوء مايسمى بتداعيات الثورة أو الربيع العربي، وحتى تقدم هذه الندوة وفي اطار محاور علمية دقيقة وشفافة الصورة الكاملة الكفيلة بكشف كافة الأوراق والملفات والاجندة التي حاولت القوى المريضة تنفيذها على الواقع وفظاعة ما ارتكبته من تجاوزات خطيرة لإنجازات حقيقية وعظيمة على صعيد الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كان اليمن ومازال في غير حاجة الى سيناريوهات تآمر تعلمه الديمقراطية وطرق ممارستها.

ولاشك ان معهد الميثاق- والذي سيعكف خلال الأيام القادمة على الاعداد للندوة- سيحرص على ان يقدم ندوة هي من الشفافية والوضوح والعلمية ما يجعلها الحدث الأهم الذي يتعامل بمسئولية وطنية كبرى مع كل ماتشهده الساحة اليوم، وما يجعلها أيضاً اطلالة مهمة على كافة الجوانب والمعطيات الآنية والمستقبلية، وما الذي يتطلب من اليمنيين القيام به للحفاظ على تجربتهم الديمقراطية ووضع حد لكافة المؤامرات التي تحاول استهداف تجربتهم وجرهم بالتالي إلى أتون دوائر الصراع والتطاحن تحت مبررات ومسوغات غير منطقية وغير موضوعية الهدف منها تحقيق اجندة قوى لم يرق لها مسار التطور الديمقراطي لبلادنا، وحرصت على وضع حد لعنفوانه وتفاعلاته الديمقراطية التي ظلت تسير منذ الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م بخطوات واثقة نحو تحقيق المزيد من الانجازات الديمقراطية.

وندرك تماماً ان اللجنة التحضيرية لعقد الندوة التي دعا اليها الزعيم علي عبدالله صالح سوف لن تتفاعل مع مهامها ومسئولياتها بالصورة الضيقة وإنما ستنفتح بصورة كبيرة أمام مختلف الفعاليات الوطنية الخيرة وكل المثقفين اليمنيين حتى يدلوا بآرائهم القيمة حول مختلف جوانب المشهد اليمني وعلى مستوى العديد من المحاور التي تحاول بجدية ومهنية علمية القيام باجراء عملية تشخيص موضوعية وواقعية لكافة الدوافع والاسباب لما يسمى «الربيع العربي» ورصد حراك المجتمع اليمني ازاء كل ذلك بأسلوب علمي يوضح كافة أبعاد المؤامرة ويقدم بالتالي الدروس التي يفاد منها في مواجهة التداعيات والتأثيرات السلبية التي نتجت عما يسمى بثورة «اللا وعي والتقليد الأعمى» لما يدور خارج حدود اليمن دون النظر إلى أسس وقواعد الحياة السياسية اليمنية.

وباعتبار هذه الندوة- التي دعا إليها الزعيم الصالح- اطلالة مهمة فإننا ندعو الشباب الى المشاركة الفاعلة فيها والادلاء بآرائهم بكل حرية وشفافية.. ونعتقد انهم لو قاموا بذلك بالصورة الايجابية مع هذه الندوة واهدافها الوطنية فإنهم سوف يكتشفون فظاعة ما ارتكب بحقهم من قبل الفارين الى الامام بجلودهم، الذين مارسوا الفساد والافساد في الحياة اليمنية، وقرروا فجأة سلب تفاعلات الشباب وحيويتهم وتوظيفها من أجل خدمة أجندتهم.

وخلاصةً.. إننا نرقب باهتمام بالغ انعقاد هذه الندوة. آملين أن يشارك الجميع بفاعلية في اثراء كافة محاورها بالآراء والتصورات الثاقبة لكل المعطيات التي شهدتها الساحة اليمنية منذ عام مضى حتى يتم الاستفادة الكاملة لدى الرأي العام اليمني مما جرى وحتى يعيد ترتيب أوراقه من جديد لخوض مسارات جديدة يحافظ من خلالها على واقعه وموقعه وانجازاته الكبيرة في الثورة والجمهورية والديمقراطية والوحدة.

يسألونك عن هيكلة الجيـــش..!!

> يشير مصطلح هيكلة الجيش إلى التخطيط والتنظيم والتشكيل للقوات المسلحة وفق المبادئ والنظم العسكرية، وبالتالي فإن إعادة هيكلة الجيش تعني بالضرورة إعادة تنظيم وتشكيل القوات المسلحة وفق نظام عسكري مخالف لما هو قائم حالياً، وهو مايعني اجراء عمليات معقدة وطويلة قد يكون لها نتائج كارثية إذا لم تؤخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقدة للجيش، بالاضافة الى الاختلالات البنيوية القائمة، والتي أدت إلى التفكير بإعادة الهيكلة.

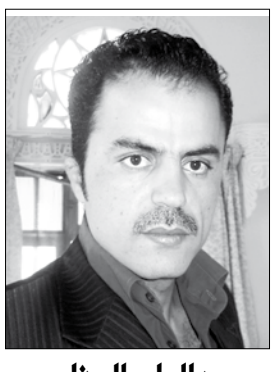

عبدالولي المذابي

ويعتبر الجنرال مصطفى عبدالنبي عملية هيكلة الجيوش من أبغض الاجراءات في القوانين السياسية والعسكرية لدى قادتها، وقد تصل مخاطرها إلى ذروتها في الدول التي ترتفع نسبة الأمية في جيوشها أو تلك التي لاتعتمد برامج التأهيل العسكري المستمر، وكذلك في المراحل الانتقالية للدمج السياسي بين دولتين وجيشين، وكذلك الحال في عهد حكومات التسوية السياسية التي تقوم على إقصاء طرف سياسي لأي سبب.

وتعتبر الهيكلة بمفهومها الواسع فرصة سانحة وصفقة رابحة للعملاء والخونة وضعاف النفوس، من شأنها إيصالهم إلى مراكز النفوذ وصنع القرار على بساط التسوية السياسية الذي يقفز بهم فوق المبادئ والمعايير العسكرية، وبغض الطرف عن الكفاءات والأقدمية ونظافة سجل الخدمة العسكرية، وهو ما يؤدي عملياً إلى تحطيم معنويات الجيش ويثير حساسية مفرطة في أوساط وحداته ومنتسبيه.

ولاشك أن إدخال مطلب هيكلة الجيش ضمن المطالب السياسية يثير الكثير من الشبهات حول مسألة توسيع نفوذ مراكز القوى وتحويل الجيش من مؤسسة وطنية محايدة إلى عصابات نظامية تمارس عملاً سياسياً يحرمه الدستور ويجرمه القانون العسكري.

وبالنظر إلى الحالة اليمنية سنجد أن هناك إختلالات كثيرة تشوب بعض وحدات الجيش التي أنشئت على أساس الولاء الشخصي للقائد، وأغفلت القيم الوطنية والمبادئ العسكرية، وبمجرد نشوب أزمة سياسية انحرفت تلك الوحدات عن واجباتها ومهماتها الوطنية لتصبح أداة لتنفيذ أجندة حزبية وفق أهواء قائدها المنشق عن النظام، ليظهر وكأنه يملك هذه الوحدات ملكية خاصة، وهو شعور طبيعي بالنظر إلى الممارسات والانتهاكات الكبيرة التي كان يرتكبها بمساندة تلك الوحدات، مثل نهب الأراضي وتهريب المشتقات النفطية، مقابل حصول بعض الضباط وقادة الألوية والكتائب على مزايا مادية وترقيات وبعض قطع الأراضي المنهوبة من الدولة والمواطنين وإن كانت لاتمثل (١٪) مما يحصل عليه المسئول الأعلى.

ويتضمن مصطلح الهيكلة- كمفهوم عسكري استراتيجي- إعادة تمركز وتسليح وتنظيم الوحدات في مناطق معينة وفقاً للتهديدات المستقبلية وطبيعة المهام المنوطة بها، وهو ما يعني الحاجة الى وقت أطول من عمر المرحلة الانتقالية الثانية، إذ تتطلب اعادة هيكلة الجيش اليمني وفقاً للمعايير العسكرية فترة تتراوح مابين (٦- ١٠) سنوات إذا كان الأمر قاصراً على الخبراء اليمنيين في لجنة الشئون العسكرية والأمنية وبعض الخبراء العرب والروس، أما في حال الاعتماد على الخبراء الأمريكيين فإن العملية قد تتطلب وقتاً أطول يتراوح مابين (١٠-٢٠) سنة قادمة، وأي تقليص في المدة سيكون على حساب منهجية الهيكلة وسلامتها، وهو مايعني عملياً استحداث مشاكل واختلالات جديدة في بنية الجيش.

وما بين الهيكلة على الطريقة الأمريكية والهيكلة على الطريقة الاسلامية مخاطر لا حدود لها تبدأ بالتبعية وتمر بالتطرف وتنتهي بذبح الجيش، وحينها لاتهم الطريقة.

ولعل تلك المخاطر تفرض على الحكومة واللجنة العسكرية البدء بإنهاء انقسام الجيش أولاً، لأن الهيكلة في ظل الانفلات الأمني والانقسام لن تؤدي إلا لتكريس الانقسام وتفاقم الأوضاع.